مجلة الحقوق والحريات
المجلد08/ العدد 03
2020/ص127-ص143

التدخل العسكري الفرنسي في مالي: الأسباب و الانعكاسات

French Military intervention in Mali: causes and reflexions

علي مدوني[1]

[1] جامعة محمد خيضر - بسكرة -(الجزائر)

Ali.madouni@univ-biskra.dz

تاريخ الارسال:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2020/09/12	2020/10/21	2020/10/23

الملخص:

رغم استقلال الدول الافريقية عن الدول المستعمِرة لها، إلا أن امتداد جذورها لا تزال ثابتة في هذه المستعمرات، وخاصة فرنسا التي تركت آثارها الثقافية والاقتصادية في مستعمراتها، نظرا لما تزخر به القارة الافريقية من ثروات، ونظرا للتحولات الأمنية الدولية الحالية، وخاصة لما حدث في ليبيا والنزاعات الطائفية في الساحل الافريقي، التي تهدد مصالح الأطماع الخارجية والمتنافسة في افريقيا.

حيث نجد أن التدخل العسكري الفرنسي في مالي ليس أول تدخل لها في افريقيا، للمحافظة على مصالحتها القومية، فهناك دائما مصالح اقتصادية واستراتيجية، وذلك في إطار التدخل الإنساني لإضفاء الشرعية الدولية عليه، باستخراج قرارات أممية تبرر تدخلها العسكري. لكن الصراع تحوّل جذريًّا في عام 2012، بتمرد جماعات إسلامية مسلّحة متطرّفة أدت الي تأزم الوضع الأمني، والسياسي في مالي، مما جعل الرئيس المالي يلجأ لفرنسا والاستغاثة بالتدخل الفرنسي العسكري، وتدخلت فرنسا عسكريا في مالي 2013 بعد نجاحها في الحصول على الموافقة الأممية والتأييد المحلي، الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية:

التدخل العسكري الفرنسي، الدول الأفريقية، مالي.

Abstract:

Although African countries got independent and separated from colonial countries, but the spanning roots of this last, are still persisting in the former colonized countries, particularly France,

المؤلف المرسل : علي مدوني/ *Ali.madouni@univ-biskra.dz*

which had traced its cultural and economic effects in its colonies, in regard to the richness of African continent of raw materials, and in view to the current international security changes, in particular, the occurrences in Libya, and the tribal conflicts in the African Coast (Sahel) , which represent a threat to the interests of the external powers and competing ambitions in Africa. The French military intervention in Mali is not marked as a first intervention in Africa, for the sake to preserve its national interest, there are always economic and strategic interests. This is in the framework humanitarian intervention to give international legitimacy by drawing up UN resolutions to justify its military intervention. The conflict took dramatically other harder degrees in 2012, with the insurgency of radical Islamist groups that has worsened Mali's security and political situation, causing the financial president to turn to France, through demanding help from France to operate militarily in Mali, in 2013, after gaining local, regional and international approval and support.

key words:

French military intervention, African countries, Mali.

مقدمة:

تمثل القارة الافريقية أهمية إستراتيجية كبيرة بالنسبة للقوى الاستعمارية العظمى لما تملكه القارة السمراء من خيرات طبيعية ومواد أولية، و تعتبر فرنسا الأكثر اهتماما على اعتبار أن لها أكثر نشاطا استعماري بارز فيها، حيث احتلت عدد من دول إفريقيا ، لكن دورها تقلص في آواخر القرن العشرين ، بعد أن نالت مستعمراتها الاستقلال، و هذا لم يمنعها من اتباع أساليب سياسية جديدة ، لتبقى مهيمنة على الوضع في مستعمراتها السابقة ، و هذا استمرار لسياسة ديغول عام 1959 ، حيث تمكنت فرنسا بفرض نفوذها داخل الدول الافريقية ، و ذلك بتوفير الخدمات من خلال بعث متعاونين من الشؤون الخارجية، ومن وزارة المالية والزراعة والداخلية ، وذلك لأداء مهمّة الاستشارة ، و هذه السياسة لا تزال قائمة ، و قد عززها الرئيس السابق فرونسوا هولاند بأسلوب جديد ، حيث أن الأزمة المالية كانت منعطفا جديدا بالنسبة لفرنسا ، مما أجبرها على ضرورة قيامها بمسئوليتها الأمنية على الواجهة، لتحكم سيطرتها ثانية على القارة الافريقية

مما تقدم، نود طرح الإشكال التالي:

ما هي دوافع التدخل العسكري الفرنسي في مالي؟

وسيتم تناول هذا الموضوع في المحاور التالية:

أولا: المفاهيم المرتبطة بالدراسة

ثانيا: الميراث التاريخي للعلاقات الفرنسية – المالية

ثالثا: أسباب ودوافع التدخل العسكري الفرنسي المالي

رابعا: ردود الأفعال من التدخل العسكري الفرنسي في مالي

أولا: المفاهيم المرتبطة بالدراسة

1- **مفهوم الأمن:** مفهوم الأمن في معناه السياسي الضيق والتصورات التقليدية له، والتي برزت أثناء الدراسات السياسية الدولية لما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تم ربط مفهوم الأمن بالدولة، الفاعل الأساسي في العلاقات

الدولية، ليشير إلى حماية وسلامة الدولة من الأخطار والتهديدات الخارجية ذات الطبيعة السياسية الدبلوماسية والعسكرية التي يمكن أن تؤثر على الدولة تأثيرا ماديا يمس كيانها السياسي والقانوني ووحدتها .لكن المفهوم الحديث فيتبنى موقفا موسعا، إذ بجانب البعد العسكري البحت للأمن، تعد المسائل الاقتصادية البيئية، المجتمعية قطاعات جديدة تميز الاهتمامات الأمنية في ظل تنامي مسارات العولمة وتعقد الحياة الدولية. [1] ومن هنا يمكن تعريف الأمن هو الذي استوفى جميع الجوانب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، فكل دولة تنفرد في المسائل التي عادة ما تتعلق بالسيادة والمجالات الحيوية، كما توجد مجالات أخرى يتم التعامل معها في إطار العلاقات الخارجية.

2- **مفهوم التدخل العسكري:** ذلك التدخل الذي يتخذ جانبا عسكريا، وبموجبه تقوم إحدى الدول أو مجموعة من الدول بأخذ الأذن من مجلس الأمن أو بدونه في بعض الأحيان وذلك لأغراض إنسانية لمنع الفوضى والاضطرابات داخل الدولة الواجب التدخل بشؤونها. [2] ويقصد به التدخل باستعمال القوة المسلحة وتقوم بالمشاركة مباشرة في العمليات العسكرية، والتزويد بالأسلحة والعتاد الحربي في حالة الحرب، أو تقديم المساعدات العسكرية لدولة ما في نزاع مع دولة أخرى.

ثانيا: الميراث التاريخي للعلاقات الفرنسية – المالية

تعتبر منطقة الساحل الافريقي من المناطق التي اولت اهتماما كبيرا من طرف الاوروبيين خاصة في القرن 15 م، حيث فتحت الاكتشافات الجغرافية طريقا جديدا للتبشير بالمسيحية والتوغل تمهيدا لنهب ثروات هذه المنطقة بما في ذلك تجارة العبيد.

---

[1] فائزة الباشا، **"الأمن الاجتماعي والعولمة"**، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الموسم الثقافي في 2006، ص 7.

[2] ناصر الغزالي، **"مفهوم التدخل الإنساني. مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية"**.15.05.2012.على الموقع التالي www.mokarabat.com:html-s8620/

فتاريخ علاقة الدولة الفرنسية بمالي تعود الى سنة 1431م حينما وصل الفرنسيون الى مصب نهر السنيغال، حيث كان وجودهم في ممثلا في بعض المحطات التجارية مثل سانت لويس التي تأسست سنة 1417م، و التي تطورت في في اواخر القرن 17 م،و أصبحت من أهم المحطات البحرية التجارية .[1]

وبعد اتفاقية تقسيم الدول بين الدول الكبرى في العالم كان الساحل الافريقي من نصيب الدولة الفرنسية. حيث أسس المستعمر الفرنسي دول الساحل ضمن حدود سياسية و ادارية مصطنعة قطعت أوصال و الثقافات و اللغات في اطار استراتيجية موحدة في عموم الشريط من موريتانيا الى السودان مخلفا في كل بلدان المنطقة أزمة بناء دولة متماسكة الاطراف و منسجمة الجنوب والشمال .[2]

وبعد منح فرنسا هذه الدول و من بينها مالي ، وجدت القبائل الترقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها منقسمة بين عدة دول ، و لم تسطع الحكومة المركزية في مالي ضبط النزاعات المتكررة و الدورية فقد قام الطوارق بعدة حركات تمرد متكررة من عام 1990 الى غاية 2009 ، و الذي كان سببه التفاوت الاقتصادي و الاجتماعي بين اقليمي مالي (الشمالي و الجنوبي) ، و شعور سكان الشمال بالتهميش ، لأنهم يرون بأن الدولة تحكمها قبيلة واحدة مهيمنة على مقاليد الحكم في مالي و هي قبيلة " البومبارا" منذ الاستقلال ، و انتهت محاولات التمرد الطوارقية في العشرية الأولى من القرن الحالي بإتفاقيات سلام بين المتمردين الطوارق و الحكومة المالية ، و شهدت هذه الفترة التي تلت اتفاقية 2009 استقرارا نسبيا حتى اندلاع تمرد جديد في 2012 ، فلقد نسجت المجموعات الاسلامية المسلحة والحركات الطوارقية الانفصالية علاقات اعتماد متبادل اقتصادية و أمنية نفعية خلال السنوات الماضية ، حيث أصبحت جماعة "أنصار الدين " الطوارقية السلفية الجهادية أحدى الحركات المؤثرة في مناطق الطوارق ، و كانت

[1] تمام همام تمام، "**المقاومة الوطنية ضد التوسع الفرنسي في أعالي النيجر**"، مجلة الدراسات الافريقية، العدد 08، معهد البحوث و الدراسات الافريقية، جامعة القاهرة ، مصر ، 1979 ، ص ص 106 107 .

[2] بن عائشة محمد الأمين, **"أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية"**. جريدة الجزائر نيوز: http://www.aldjazairnews.info/index.php?view=article,2013,tempil=component id=654

جميع اتفاقيات السلام التي عقدت بين الحكومة المركزية و الحركات الطوارقية ، الى ما قبل هذا التمرد كانت برعاية دول مجاورة و على رأسها الجزائر.

لكن مع ضعف الحكومة المالية سنة 2012 و سيطرة الحركة الوطنية التحررية على المدن الواقعة في شمال مالي ، عاد الطوارق لتنشيط النزاع الخامد لفترة طويلة ، هذه الانتفاضة بينت ضعف الجيش المالي الذي أخفق في دحر مقاتلي الطوارق الأمر الذي أغضب الجيش المالي من عدم كفاية التمويل و التجهيز ، مما جعل الجيش المالي ينظم انقلابا أسفر على اسقاط الحكومة في باماكو و أصبحت السمة الرئيسية للوضع في العاصمة المالية هي صراع السلطة ، ففي ظل هذا الصراع استفادت الجماعات الانفصالية من الوضع الداخلي و الاقليمي بعودة بقايا اللفيف الترقي من ليبيا مدججين بالأسلحة ذات النوعية الثقيلة التي يفتقدها الجيش المالي الذي عجز عن مراقبتها .

من هذه المنطلقات أحست فرنسا بتهديد واضح لمصالحها وسط الصحراء الكبرى فعمدت الى تدويل الأزمة ، حيث تعتبر فرنسا الدولة الأوربية الأولى من حيث قوة نفوذها وقدرتها على الحركة والفعل في الساحة الأفريقية، حتى إن أفريقيا تمثّل أحد ثلاثة عوامل داعمة لمكانة فرنسا الدولية بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن والقدرة النووية، إضافة لذلك فإن هناك عاملًا دوليًا مُهِمّا يُحْسب لمصلحة استمرار الدور الفرنسي في القارة واستعادته لقوته ألا وهو الاتحاد الأوربي الذي يمّثل دعامة حقيقية لفرنسا، فهي تُعد أحد الأعضاء المؤسسين لهذه المجموعة الدولية، حيث تسعى لتحقيق مصالحها في القارة الأفريقية بشكل عام ودولة مالي على الأخص، باتباع مجموعة من الآليات منها ثقافية وعسكرية وحتى اقتصادية .[1] و حشد الدعم الدولي لمساندة الحكومة المركزية، و استصدار ثلاث قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، اضافة الى اعتمادها على الجهد العسكري لبلدان غرب افريقيا مع دعمها لوجستيا و ماليا و استشاريا ، و على الرغم من عدد الاهداف و

[1] عبير شليغم ، "التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه أفريقيا"، المركز العربي للدراسات، الاحد 15 فبراير 2015 – 11:55 http://www.acrseg.org/36650

تداخل المصالح الاقليمية بين بلدان غرب افريقيا و مالي فإن أحد العوامل المحفزة لتدخل قوات مجموعة غرب افريقيا كان لتحقيق الرؤية و الأهداف الفرنسية .[1]

ثالثا : الاسباب

1- الأسباب الاقتصادية :

تعتبر مالي ثالث أكبر منتج للذهب في أفريقيا بعد جنوب إفريقيا وغانا، حيث ارتفع إنتاج الذهب بسرعة فائقة متضاعفا الى 49 طنا مكعبا عام 2008 م، و الجدير بالذكر أنه منذ اكتشاف البترول واليورانيوم والفوسفات في شمال مالي من قبل شركة إيطالية عام 2010 ، لذا تسعى فرنسا إيجاد موطئ قدم في منطقة الساحل الإفريقي. ويتضح لنا أن فرنسا لديها مصالح استراتيجية واقتصادية في مالي نظرا لما تزخر به من الثروات الطبيعية، وطبقا لتصريح وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في 14 يناير 2013 يقول فيه "لقد كانت المصالح الأساسية بالنسبة لنا لأوروبا، وإفريقيا على المحك، لذلك كان علينا التحرك بسرعة "ومن خلال هذا التصريح نستشف أن المصالح الفرنسية متعقلة أساس باستحواذ على اليورانيوم في الصحراء الافريقية. إذ تعتمد فرنسا في تلبية نحو 75 %من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية. وهو ما يفسر اعتماد فرنسا الكبري على خام اليورانيوم. وتشري تقديرات الطاقة الدولية الى أن صحراء شمال مالي وشرق النيجر تحتل المرتبة الثالثة في استحواذها على احتياطات اليورانيوم في العالم فضلا عن امتلاكهما الاحتياطات الكبرى من النفط الخام ، و اعتمدت فرنسا على تنفيذ مشاريعها التنموية وضمان حصولها على الموارد الاولية من القارة الافريقية خاصة منطقة غرب إفريقيا بواسطة الشركات الرئيسية التي تهيمن على قطاعات الطاقة و بناء المفاعلات النووية، ومن بين هذه الشركات نذكر شركة "اريفا" التي تعتبر من بين الشركات الرائدة في جمال الطاقة خاصة النووية التي تأسست في 2001 و تتنوع تخصصاتها بين إنتاج الوقود النووي، وإنشاء وصيانة المحطات النووية، وتوفير أعمدة الوقود النووي إذ تنتج "اريفا" ثلث اجمالي انتاجها من اليورانيوم من

[1] ساعو حورية، غربي محمد، **"موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"** ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، قسم العلوم القانونية ، العدد 18 ، جوان 2017 ، ص ص 249 . 250

منطقة ارليت الواقعة مشال النيجر، وكذلك ايمورارين، وتزود شركة "أريفا " (AREVA) الفرنسية أكثر من ثلث محطات الطاقة النووية لشركة "أو دي إف" (ODF) للكهرباء في فرنسا وتشري الدراسات أن حقول اليورانيوم بالنيجر تمد فرنسا بأكثر من ثلث احتياجاتها لذلك أي تهديد يستهدف استقرار الأمن السياسي لدولة النيجر هو بمثابة تهديد للأمن الفرنسي ،و عملت شركة أريفا في دولة النيجر عن طريق شركة تابعة لها تسمى أريفا النيجر التي تقوم بتنسيق عمل الشركات الفرعية التي تدير المناجم الثلاثة ، وهي سومايري، وكومیناك، وإيمورارن مع الشركة الام[1].

2- الأسباب الامنية :

في ظل نظام عالمي جديد غير واضح المعالم من حيث طبيعة الفواعل و لا القوى المهيمنة وجدت فرنسا نفسها كواحدة من الدول الأوروبية نفسها في مواجهة العديد من العراقيل التي تصعب من مهمتها الاستراتيجية في ظل التنافس الفرنسي-الأوروبي أو مع باقي القوى الدولية الصاعدة، غير ان فرنسا تمكنت من استحداث اطر بديلة لها لتثبيت موطأ قدمها من أهمها الاتفاقيات والمعاهدات العسكرية الدفاعية الثنائية مثل تلك الموقعة مع السنيغال 1974 وموريتانيا1976 والنيجر 1977 و مالي 1974 و 2012 و هذا كله ضمن سياستها الجديدة تجاه المنطقة، كما نجحت في الحفاظ على تواجدها العسكري الى غاية الان بتشاد وبوركينافاسو و كوت ديفوار بحجة تصاعد وتيرة اعمال التطرف الإرهابية.

وشهدت الالفية الأخيرة العديد من العمليات العسكرية في منطقة الساحل سواء تدخلية أو تعاونية أي عن طريق تقديم مساعدات عسكرية وفنية وتقنية لأجهزة أمن دول الساحل، فسقوط نظام القذافي والخوف من استيلاء الجماعات الإسلامية على أسلحة ترسانته العسكرية جعل من الفضاء الصحراوي والساحلي المجال الواسع لنشاط تنظيم "**القاعدة** "أين تعرف هاتان المنطقتان انفلات أمني، ناهيك عن الوضع المتأزم في مالي ما جعل فرنسا تسارع لتثبت أقدامها في المنطقة، فمثلا يتواجد 6000 جندي فرنسي موزعين بين جيبوتي كوت ديفوار تشاد ...الهدف من وراء هذا التواجد المساهمة أين تم تكوين

[11] مزرارة زهيرة ، ميلود عامر حاج ، **"السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الافريقي بين القطيعة والاستمرارية"** ، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية العدد 18 - جوان 2017 ، ص 265 .

1500جندي افريقي **RECAMP** في تقوية القدرات في مجال دعم السلم في هذا المشروع وقادت عددا من المناورات العسكرية مع دول القارة في عملية بمشاركة 3500 عسكري متعدد الجنسيات .[1]

كما أن الولايات المتحدة الامريكية اعربت عن رغبة بلادها فى تولى أحد رجالها المخلصين رئاسة البلاد ولكن جاءت الرياح بما لا تشتهى الإدارة الأمريكية وتمت الاطاحة سريعا، ولكن ذلك لا يعنى أن الولايات المتحدة ليست موجودة على الساحة في مال، لأن الوجود الأمريكي ليس بالضرورة أن يكون ظاهرا بل هي موجودة منذ فترة طويلة عن طريق كندا وشركاتها العاملة في مالي والدول المجاورة و اسرائيل التي تعمل بكل قوتها في الدول الافريقية ، و منها المجاورة لدولة مالي .[2]

و هذا ما ادى الى اسراع فرنسا بالتدخل السريع لكي لا تترك فرصة لأطماع اخرى في الهيمنة على ارثها الاستعماري ، محافظة بذلك على مصالحها الاقتصادية .

و هذا التدخل جاء عندما شنت الجماعات المتمردة في مالي هجوما كبيرا على وسط مالي ،أعطى الإليزيه مباشرة أوامره للجيش الفرنسي بالتدخل بناء على طلب الرئيس المالي المؤقت **تاروري ديونكوندا**. فالعملية العسكرية الفرنسية تعد من وجهة نظر القانون الدولي أمرا مشروعا، تحت مظلة الامم المتحدة بقرار مجلس الأمن رقم **2085** الصادر لأنها تستهدف الإرهاب، كما أنها جاءت بطلبمجموعة دول غرب أفريقيا" إيكواس "التي تحضر لنشر قواتها لدى مالي.[3] ولم تأت هذه الإستراتيجية الفرنسية فجأةً، ففي عهد الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك، دشنت الخارجية الفرنسية عام 1997 مشروعا عرف باسم "مشروع أفريقيا"، لإعادة تنظيم التواجد العسكري الفرنسي في القارة السمراء، بحيث يضم خبراء، ومستشارين، أكثر مما يضم وحدات عاملة. أما فرنسوا هولاند الرئيس الفرنسي الحالي فقد أرسى تعديلاً طفيفاً على مبدأ شيراك، وعرف باسمه "مبدأ هولاند"، ويقوم على فكرة التدخل الفرنسي المحدود، استناداً إلى تأييد دولي ومحلي،

[1] شاكر ظريف،" **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل الافريقي والصحراء الكبرى :تحديات ورهانات**"، ص 158

[2] حنان فهمي، "**مستنقع مالي بين الصراع المصالح الاستعمارية واطماع التنظيمات الدينية :أمريكا تلعب من وراء الستار ..و اليورانيوم كلمة السر في الحرب** http://www.alwafd.org".

[3] المرجع السابق

بهدف ظاهري، وهو الهدف الإنساني وآخر أساسي غير ظاهر، وهو تحقيق أهداف فرنسا، والحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية، لاسيما في مواجهة نفوذ الدول الكبرى الأخرى، خاصة الولايات المتحدة والصين، وهو ما يمكن أن ينطبق على حالة جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد استغلت فرنسا حاجة بعض الأنظمة الأفريقية للمساعدات الغربية، إضافة إلى خشيتها من تنامي النزاعات الإسلامية المتطرفة بدعم هذا التوجه الجديد في محاربة الإرهاب على الساحة الإفريقية، إلا أن المساعي الفرنسية الظاهرية في حفظ الأمن الأفريقي تخفي نوايا جدية لعودة فرنسا إلى أفريقيا[1].

يرى الباحث هنا أن فرنسا وجدت نفسها أمام تغيرات دولية هامة ضمن النظام الدولي الجديد نظرا لتزايد التهديدات الأمنية و الصراعات العرقية و التوجه الى مواجهة و التسارع نحو التسلح و مواجهة الارهاب ، مما جعلها تسارع لتوحيد الجهود الدولية لدرء أي تواجد ارهابي يهدد مصالحها الاقتصادية ، و رفضها للسيطرة الأمريكية على قيادة العالم ، فنظام التعددية القطبية سيسمح لها بالبروز كقوة عظمى من جديد ، و بصورة أكبر وأكثر على صعيد الشؤون الدولية حتى بوجود قوى أخرى ، اضافة الى ذلك دعم الاتحاد الأوربي لها في تحقيق أهدافها ، و هذه الاستراتيجية اعتمدتها فرنسا منذ تولي جاك شيراك الحكم ، و كذلك عندما تراجع الناتج المحلي لفرنسا فقد سجلت الحكومة عجز قدر ب 2,6 % و في إحصائيات لسنة 2011 فقد سجلت نسبة الموازنة فيما يخص الإيرادات ب 1.386 ترليون دولار ، ارتفعت الديون من % 68 لترتفع الى 84.7% من اجمال الناتج المحلي الحقيقي لعام 2011 ، كما عرفت ارتفاع في معدلات البطالة ، فلجأ الرئيس الفرنسي **ساركوزي**، الى اتباع سياسات تقشفية بعد الازمة الاقتصادية التي ضربت بالمنظومة الاقتصادية العالمية كإلغاء الاعفاء الضريبي وتجميد العديد من النفقات العمومية بغية وضع حد لارتفاع العجز في الموازنة احتراما للمعايير التي وضعها الاتحاد الأوروبي كأقصى ، لكن هذا لم يكفي فقد انكمش الوضع الاقتصادي في فرنسا لعام وظل إلى عام 2013، و هنا بدأت فرنسا بالبحث عن حلول و إستراتيجية ناجعة لتنطلق من جديد ، لكن و بظهور تهديدات في شمال مالي و سيطرة الحركات الانفصالية على

[1] فادي قدري أبو بكر ، **"افريقيا بين الاطماع و تطلعات المستقبل"** ، 2017/3/2 https://www.noonpost.com/content/16874

شمال مالي ، شعرت فرنسا بالخطر المحدق بمصالحها هناك ، و قررت التدخل عسكريا لحماية مصالحها في غرب افريقيا . فقد نشرت فرنسا - بناء على طلب الرئيس تراوري ونظرا للموافقة الموجودة من خلال قرار مجلس الأمن 2085 لنشر قوة AFISMA بمالي - بعض قواتها ، لوقف زحف الإسلاميين الذين أظهروا عزمهم على غزو باماكو، و شنت هجمات بالطائرات الفرنسية ميراج ورافال المقاتلة ضربات جوية طالت حزاما واسعا من معاقل الإسلاميين، وقد تمكنت من استعادة (كونا ودونتزا, وغاو وتومبوكتو وكيدال)، كما عجلت التقدم لاستعادة المزيد من الأراضي من سلطة الإسلاميين. و نجحت بذلك في حماية مصالحها بالرغم من تكاليف الحرب .

و هذه الخريطة توضح مواقع التدخل الفرنسي العسكري في مالي

المصدر: فريدوم أُونُووها, التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة ، مركز الجزيرة للدراسات ،الخميس 14 فبراير, 2013 12:59 مكة ، http://studies.aljazeera.net

رابعا : المواقف الدولية من التدخل الفرنسي العسكري في مالي

بدأت الحرب في مالي و ساد جو من الاستنفار و التعبئة الدولية و خاصة منها فرنسا ، للمشاركة في حرب عالمية جديدة داخل افريقيا ، معتمدةً فرنسا على التدخل بقواتها المتواجدة مسبقا في القارة ، حيث لجأت إلى المروحيات التابعة للقوات الخاصة، ومقرها في بوركينافاسو، وطائرات ميراج متمركزة في تشاد، و انضمت إلى القتال لتعزيز القدرات الجوية ، و نقل الكثير من المعدات بالطائرات الفرنسية مع مساعدة جيرانها

المانيا و بريطانيا ، و استجابت ايضا الولايات المتحدة الامريكية للطلب الفرنسي لإعادة تزويدها بالوقود جوا

كما أن الأيكواس أرسلت القوات المسلحة لاستعادة المناطق الشمالية ,و التعامل مع المتطرفين الارهابيين , من اجل حفظ السلام ,و إعادة الاستقرار ,و تهيئة الظروف لتحقيق مالي ديمقراطية ,و مستقرة ، كما لا ننسى الإتحاد الأوروبي الذي تولى عملية التدريب في مالي ,و نشر جنوده.

و صرح الرئيس الفرنسي قائلا أن فرنسا ليس لها هدف من وراء هذه العملية إلا الحرب على الارهاب ، و لقد استجابت فرنسا لهذا التدخل بطلب من الرئيس المالي لحماية الاستقرار في بلاده ، و اعادة الامن لها ، و هنا تخرج الدول المجاورة لتعبر عن مواقفها الدولية من هذا التدخل و التي سنراها كالتالي :

1- موقف الولايات المتحدة الأمريكية :

دعمت الولايات المتحدة الأمريكية الحل العسكري الذي تطرحه مجموعة غرب افريقيا في الاقليم لطرد الجماعات المسلحة التي سيطرت منذ 2012 ، حيث ساندت أمريكا القوات الفرنسية المتداخلة في مالي لوجستيا ، بطائرات للنقل و أخرى للتجسس .[1]

2- موقف موريتانيا :

أعلنت موريتانيا أنها لن تنخرط في عملية التدخل لعسكري الا اذا استهدفت الجماعات الارهابية أراضيها ، إذ تتخوف في حالة التدخل العسكري الفرنسي في مالي من انتقال الجماعات الارهابية جغرافيا نحو أراضيها ، نظرا لامتداد حدودها مع مالي التي تقدر ب 3311 كم ، فلا يمكنها حماية كل هذه الحدود الطويلة ، فضلا عن محدودية قواتها عددا و عتادا ، كما أكدت موريتانيا وحدة مالي ، و ضرورة مواجهة الارهاب و الجريمة المنظمة بكل السبل مع الدعوة الى فتح حوار بين جميع الفرقاء في مالي ، و اكتفاءها بفتح نقاط محدودة لاستقبال النازحين اللاجئين من شمال مالي .

3- موقف النيجر:

لم تخف الحكومة النيجيرية استعدادها للمشاركة بوحدات من قواتها المسلحة في أي مجهود عسكري إقليمي أو دولي ، سعيا منها لطرد القاعدة من الشمال و إجهاض

[1] عاطف قدادرة ، **"مجلس الأمن يؤيد التدخل الفرنسي ، وواشنطن تشك في قدرة الأفارقة"** ، الخبر ، صادرة بتاريخ (16- 01- 2013) ، ص 4 .

مشروع الانفصال الذي يعد انتهاكا لمبادئ الاتحاد الافريقي ، التي تنص على احترام الحدود الموروثة عند نيل الاستقلال و المحافظة على وحدة أراضي مالي .

4- موقف بوركينافاسو :

نشرت بوركينافاسو 160 جنديا في ماركالا في وسط مالي لتصبح أول قوة من غرب إفريقيا تنظم الى قوات فرنسا و مالي في مواجهة متشددين يسيطرون على الجزء الشمالي من البلاد و هذا يؤكد مساندتها للتدخل الفرنسي ووقوفها معه [1] .

5- موقف الجزائر من التدخل الفرنسي في مالي :

تعتبر منطقة الساحل بمثابة الحزام الامين للجنوب الجزائري وذلك لما تشكله من عمق جيو استراتيجي وتهديدات أمنية لاستقرار الأمن الوطني ، حيث يعد الشريط الساحل الصحراوي قضية حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري ، نظرا للمميزات الخاصة التي تطبع المنطقة، وتحديدا فيما يرتبط بفشل الدول وهشاشة نظامها من جهة، يضاف إليها اتساع الرقعة الجغرافية للمنطقة الصحراوية، مما يصعب على دول الساحل ضبط الاستقرار الامني ، وتحقيق التماسك الاجتماعي لتجسيد المشاريع التنموية، وتعتبر جملة هذه المميزات بمثابة التحديات والتهديدات الأمنية الكبرى للأمن الوطني الجزائري لذلك فإن ما يجري في مالي هو شأن حيوي بالنسبة للجزائر، فمن الناحية الجغرافية تعد مالي دولة تماس مع الجزائر بحدود شاسعة التي تمتد الى 1400 كلم من الجنوب، يضاف الى التداخل الاجتماعي المتمثل في العنصر الترقي المنتشر ما بين الدول المجاورة ، مع ما تحمله من حالة اللااستقرار المستمر لتدفق اللاجئين العرب للمناطق الجنوبية للجزائر .ومن ناحية الأهداف الحيوية للجزائر تواجد ما يزيد عن 98بالمائة من عائدات الجزائر الخارجية، و التي تعد مجالا حيويا لا يمكن التفريط في الامن المحيط به، وكان الهجوم الارهابي المتعدد الجنسيات على مركز إنتاج الغاز الطبيعي الاختبار الأول للجزائر في تيغنتورين، بعد انهيار نظام القذافي في ليبيا و انتشار الجماعات الارهابية الانفصالية في شمال مالي .كما أن تزايد التدخل

[1] عبير شلغم ، **"أطماع فرنسا في افريقيا تعود تحت راية التجنيد الدولي لمكافحة الارهاب في مالي"** ، مجلة رؤية تركية ، العدد 4 ، 2015 ، ص 93 .

الأجنبي و تحديدا الفرنسي، سيحول دون ضمان الاستقرار في منطقة الساحل الصحراوي بفعل الرهانات الجيوسياسية أو ما يسمى بـ "رهانات الموارد .للجزائر عقيدة أمنية وثوابت دستورية إجرائية تشكل على الدوام مبدأ مهم من مبادئ العلاقات مع الغير، وتركز على مفاهيم عدم التدخل في شؤون الغير، وضبط إيقاع التحرك الدبلوماسي ضمن الجماعة العربية، أو الافريقية ، مع الاخذ بعين الاعتبار سياسة حسن الجوار، كمبدأ أساسي في العلاقات الدبلوماسية الجزائرية بلورت الجزائر سياسة مترددة تجاه الأزمة في مالي، فقد ظلت رافضة للتدخل الأجنبي في المنطقة خوفا من تداعياته على أمنها الداخلي، وكي لا تفعل قدرتها العسكرية وهي الأكبر إقليميا، في مواجهة الحركات المسلحة في شمال مالي، خشية التورط في معركة خارج الحدود لا يمكن السيطرة على تداعياتها، وبالتالي، أضحى الدور الخارجي تجاه مالي قائم على استراتيجية التوازن الهش بين أطراف النزاع لضمان أمرين أولا ألا يمتد الصراع الى الداخل الجزائري، أما الثاني : فهو منع الحركات الازودية من تشكيل كيان سياسي مستقل للطوارق، لأن ذلك سيحدث تصدعا للجنوب الجزائري . وتعاملت الجزائر مع هذا الوضع وفق استراتيجية محكمة، لإيجاد حل لشمال مالي بعيدا عن طبول الحرب التي تدقها دول "الإكواس"، بإيعاز من أطراف دولية معينة وعلى رأسها فرنسا.[1]

يرى الباحث أن الجماعات الاسلامية استعجلت الحرب و ضيعت فرصة الحوار، و تأييد بعض الدول المجاورة لهم ، و في مقدمتهم الجزائر و موريتانيا ، حيث أصبحوا يعتبرونه خطرا محدقا على حدودهم و عملا توسعيا عدوانيا مرفوض تماما من جميع الأطراف الدولية سواء الاتحاد الافريقي ، أو المجتمع الدولي .

خاتمة :

إن الحرص الشديد لفرنسا على الوجود المستمر في القارة الأفريقية، بالرغم من أن العلاقة بينهما إنما هي علاقات مصيرية بالنسبة لفرنسا، مرتبطة ببقاء واستمرار الدولة الفرنسية، لغنى المنطقة بالثروات الطبيعية، لتعزيز الوجود الفرنسي في منطقة تعتبر منطقة نفوذ تقليدية باعتبارها منطقة وجود استعماري فرنسي سابقا، ولتثبت مكانتها

[1] ساعو حورية ، غربي محمد ، مرجع سابق ، ص 253 .

العالمية، وذلك بتوظيف آلية التدخلات في مناطق الأزمات والصراعات في دول افريقيا خاصة مستعمراتها السابقة، بغض النظر النتائج المترتبة على ذلك حيث تحججت بوجود ارهابيين و حركات انفصالية عديدة و تدخلت في بادئ الأمر بدافع انساني، لكن حين تطور الوضع الأمني، أصبح التدخل العسكري المباشر حتميا لحماية مصالحها، وهذا ما يفسر اصرارها على أن تكون حاضرة و بقوة في وسط افريقيا، اذا فأهمية الاستقرار في مالي أهمية كبرى لفرنسا لما لها من موقع استراتيجي للاستثمار الواسع فيها و في المناطق المجاورة لها، إضافة إلى أن مالي مثلت امتدادا للهيمنة الفرنسية على أفريقيا حيث يمكن إعتبار تدخلها العسكري في مالي دلالة على أن سياسة "فرنسا المهيمنة" في أفريقيا لا تزال حاضرة.

وهناك عقبات كثيرة تواجه التدخل العسكري المدفوع بحماية المصالح الفرنسية في أزواد، لكنه تدخل يفتح على المنطقة وعلى الفرنسيين أبواب حرب لا تعرف نهايتها، ولا يبدو أن أحداً يمكنه تصور المدى الذي قد تؤول إليه مستقبلا .

ومما سبق نستنتج أن فرنسا حريصة استراتيجيًا على التواجد في مناطق الأزمات والصراعات في أفريقيا وخصوصًا في الدول الفرانكفونية مثل مالي، وأنها على استعداد للقيام بمهام عسكرية كبيرة فيها طالما أن ذلك سيعزز من بقائها واستمرار وجودها في أفريقيا.

وفي الاخير يمكن القول أن هذه المنطقة هي منطقة تنافس على المصالح لبعض الدول و ليس لفرنسا فقط، ولكن فرنسا هي الدولة الأكثر ارتباطا بمالي لاعتبارات تاريخية واقتصادية وسياسية. ولكن بالنسبة لمالي إذا أرادت حل أزمتها فيجب أن يكون الحل نابعا من الداخل وليس من الدول المتدخلة في شؤونها التي تعمل على تفاقم الوضع في مالي، ويجب أن تهتم بالتنمية لأن التنمية هي الأساس لحل المشاكل الأخرى.

قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- ظريف، شاكر ،" **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل الافريقي و الصحراء الكبرى :تحديات ورهانات"**، ص 158

ب- المقالات في المجلات:

1- تمام، تمام همام ، **"المقاومة الوطنية ضد التوسع الفرنسي في أعالي النيجر"** ، مجلة الدراسات الافريقية ، العدد 08 ، معهد البحوث و الدراسات الافريقية ، جامعة القاهرة ، مصر ، 1979 ، ص ص 106 107 .

2- ساعو، حورية، غربي محمد، **"موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي"**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم القانونية، العدد 18، جوان 2017، ص ص 249 250.

3- شليغم، عبير ، **"أطماع فرنسا في افريقيا تعود تحت راية التجنيد الدولي لمكافحة الارهاب في مالي"** ، مجلة رؤية تركية ، العدد 4 ، 2015 ، ص 93 .

4- مزرارة، زهيرة، ميلود عامر حاج، **"السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الافريقي بين القطيعة والاستمرارية"** ، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية العدد 18 - جوان 2017 ، ص 265 .

ج- المقالات في الملتقيات والندوات:

1- الباشا، فائزة، **"الأمن الاجتماعي والعولمة"**، المركز العالمي للدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر، الموسم الثقافي في 2006، ص 7.

د- المقالات في الجرائد:

1- قدادرة، عاطف ، **"مجلس الأمن يؤيد التدخل الفرنسي ، وواشنطن تشك في قدرة الأفارقة"** ، الخبر ، صادرة بتاريخ (16- 01- 2013) ، ص 4 .

هـ- المقالات على مواقع الانترنت:

1- أبو بكر، فادي قدري ، **"افريقيا بين الاطماع و تطلعات المستقبل"** ، 2017/3/2 https://www.noonpost.com/content/16874

2- بن عائشة، محمد الأمين, **"أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية."**جريدة الجزائر نيوز، 2013, http://www.aldjazairnews.info /index.php?view=article tempil=component id=654

3- شليغم، عبير ، **"التدخل الفرنسي في مالي: البعد النيوكولونيالي تجاه أفريقيا"**، المركز العربي للدراسات ، الاحد 15 فبراير 2015 – 11:55 http://www.acrseg.org/36650

4- الغزالي، ناصر ، "**مفهوم التدخل الإنساني . مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية**".15.05.2012.على الموقع التالي www.mokarabat.com :s8620-html/

5- فهمي، حنان ، "**مستنقع مالي بين الصراع المصالح الاستعمارية واطماع التنظيمات الدينية : أمريكا تلعب من وراء الستار ..و اليورانيوم كلمة السر في الحرب** http://www.alwafd.org".